وأمّا إن لم يَقُم الدليل ولم يوجد النظير فإنك تحكم مع عدم النظير وذلك كقولك في الهمزة والنون من أَنْدَلُس إنهما زائدتان وإن وزن الكلمة بهما أَنفْعَلُ وإن كان مثالا لا نظير له وذلك أن النون لا محالة زائدة لأنه ليس في ذوات الخمسة شيء على فَعْلَلُل فتكونَ النون فيه أصلا لوقوعها موقع العين وإذا ثبت أن النون زائدة فقد بَرَدَ في يدك ثلاثة أحرف اصول وهي الدال واللام والسين وفي أوّل الكلمة همزة ومتى وقع ذلك حكمت بكون الهمزة زائدة ولا تكون النون أصلا والهمزة زائدة لأن ذواتِ الأربعة لا تلحقها الزوائد من أوائلها إلا في الأسماءِ الجاريةِ على أفعالها نحو مُدَحرِج وبابهِ فقد وجب إذاً أن الهمزة والنون زائدتان وأن الكلمة بهما على أَنْفَعُل وإن كان هذا مثالا لا نظير له .

فإنْ ضامّ الدليلُ النظيرَ فلا مذهب بك عن ذلك وهذا كنوِن عَنْتَر فالدليل يقضى بكونها اصلا لأنها مقابلِة لعين جعفر والمثال ايضا معك وهو فَعْلَل وكذلك القول على بابه فاعرف ذلك وقِسْ